بين جزئيها ويجاب بانه لايحتاج الي هذه
الزيادة لان قوله قلب جزئي القضية يقتضي
ان كل واحد له موضع طبيعي والا لم يكن عكسا كان المناسب ان يقول قبل لازم هو الموضوع في الشرط
وعبارة المص احسن من قول بعضهم ان
يقدر الموضوع محمولا والمحمول موضوعا
لتتأولها الشرطيات المتصلة مع بقا الصدق
بمعني انه اذا كان الاصل صادقا كان
العكس كذلك لان العكس لازم للقضية
وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم هذا
وليس المراد صدقهما في الواقع بل ان يكون
الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس
ولذا عبر بعضهم بالتصديق لان التصديق
لايقتضي وقوع المصدق فخرج بهذا القيد
قولهما لامع بقا الصدق كقولنا في عكس كل
انسان حيوان كل حيوان انسان فلا يصح
هذا عكسا وترك المص الكذب لانه لايلزم
من كذب الاصل كذب العكس اذ لايلزم

من

من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا
كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه
وهو بعض الانسان حيوان ولم يقل مع بقا
الصدق علي وجه اللزوم لاخراج نحو كل ناطق
انسان اذا جعلته عكسا لكل انسان ناطق
فانه صادق لكن الصدق فيه اتفاقي لما
اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل
تخلفه في عكس كل انسان حيوان لو عكستها
كلية وكذا بعض الانسان ليس بحجر اذا عكسته
الي بعض الحجر ليس بانسان فانه صادق
لكن صدقه اتفاقي لما اتفق من مباينة هذا
الموضوع للمحمول تباينا كليا اذ يتخلف في
نحو بعض الحيوان ليس بانسان والجواب
عن المص انه لاحاجة الي هذه الزيادة لان
قوله مع بقا الصدق يغني عنها لان المراد
ببقا الصدق لزومه وعكس الكلية الموجبة
كنفسها لايلزم معه الصدق وكذا عكس

Copyright © King Saud University